مواد البناء الأساسية متوفرة ولا نقص فيها.. خبراء لـ الشرق :

تنفيذ مشاريع البنية التحتية في قطر يسير بشكل طبيعي

❑ جابر علي الهدفة

❑ د محسن اليافعي

وليد الدرعي

أكد خبراء لـ « الشرق» أن المشاريع الضخمة التي تنفذ في قطر لم تتأثر بإجراءات المقاطعة التي اتخذتها بعض دول الجوار، وأن نسق تنفيذ المشاريع لم يشهد تراجعا في وتيرته بعكس ما كان يخطط له. وفي هذا السياق قال الخبير المالي جابر بن علي الهدفة أن المشاريع التي يتم تنفيذها في الدولة تسيير بنسق عادي، ولم يلاحظ أي تأخير على مستوى الأعمال التنفيذية، ولا نقص في المواد الأولية المستعملة لتنفيذها.

وقال الهدفة إن الاقتصاد القطري تجاوز أزمة المقاطعة وغير معني بتبعاتها، خاصة في ظل سلامة الخيارات ووضوح الرؤية لدى القيادة.

وشدد الخبير المالي على نجاح الخطط والإستراتيجيات البديلة التي وضعتها الجهات المعنية بهدف تجاوز أي اختلال قد يلاحظ في سوق المواد الأولية.

تنفذ قطر حاليا مشاريع بقيمة 200 مليار دولار في مختلف المجالات، خاصة تلك المتعلقة بمشاريع كأس العالم أو تلك المدرجة في مشاريع رؤية قطر الوطنية للعام 2030.

ووفقًا لتقرير يتعلق بقطاع البنية التحتية في العالم، تحتل قطر المركز الثاني على مستوى العالم، بعد سنغافورة، بين الدول الأكثر جذبًا للاستثمار في مشاريع البنية التحتية. وبلغ حجم الاستثمارات السنوية، على مشاريع البنية التحتية والصناعة والإسكان في قطر، نحو 30 مليار دولار سنويًا منذ 2010.ومن المنتظر أن تستثمر قطر ما يقارب 13 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية الكبرى هذا العام، رغم انخفاض الإيرادات الناجم عن هبوط أسعار الطاقة. من جهته أوضح الدكتور محسن عبد الله اليافعي أستاذ البيئة في جامعة قطر أن الدولة ماضية في تنفيذ مشاريعها في مختلف المجالات ولن يعيقها ما أعلنته دول جوار من مقاطعة، قائلا: «إن هذه الأزمة أكدت تلاحم وتضامن مختلف شرائح المجتمع القطري»،وقال اليافعي إن هناك قدرة كبير على التأقلم مع المتغيرات الحاصلة في المنطقة، مشيرًا إلى التنوع الكبير الذي أصبح يتميز به الاقتصاد، مضيفا: «إن الحكومة تصرفت بشكل سريع مع قرار المقاطعة ووفرت مختلف حاجيات السوق الاستهلاكية خاصة المواد الغذائية، بالإضافة على حاجيات مختلف القطاعات الإنتاجية وحاجة المشاريع في الدولة. وأن الخطوة التي أقدمت عليها دول الجوار غير مسؤولة».

الهدفة: لا نقص في المواد الأولية للمشاريع

اليافعي: التنوع الاقتصادي يمكنه رفع التحديات

الاقتصاد القطري تجاوز أزمة المقاطعة

◄ تطور إيجابي

وأضاف تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية أن القطاع العقاري سيبقى ضمن مستويات إيجابية هذا العام. ويُعزى ذلك إلى عوامل تتمثل باتجاه الحكومة القطرية إلى تنشيط الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الكبرى المطروحة في خطط التنمية، وطرح عروض لمشاريع في البنية التحتية خاصة في مجال النقل.

ولفت تقرير شركة الأصمخ إلى أن التخطيط السليم ومراجعة الحكومة للمشاريع الكبرى بواقعية في السنوات الماضية، سيدفعان قطاعي الإنشاءات والتشييد، والمقاولات، إلى النمو الحقيقي بعيدًا من التكهنات، من خلال خطة مدروسة أخذت في الاعتبار التأثيرات المواكبة للتنمية الشاملة وأهمها التضخم، وانخفاض أسعار النفط.

ولاحظ التقرير أن الحكومة تسعى إلى تنشيط النمو الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الإنتاجية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي، وتحقيق نمو اقتصادي يتجاوز 3 في المائة خلال العام الحالي 2017، فضلًا عن تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ولفت التقرير إلى أن هذا التوجه المدرج في الخطط التنموية الحكومية وتوجهات القطاع الخاص، سيعزز مستويات السيولة المحلية في القطاع العقاري وتنمية القطاعات المرتبطة بها، سواء كانت الإنتاجية أم الخدمية.

وأوضح تقرير الأصمخ أن التقديرات تشير إلى تجاوز الاستثمارات الموظفة في حوالي 250 مشروعًا في قطاع البنية التحتية 25 مليار دولار، تم تنفيذ جزء منها وستُنفّذ خلال العام الحالي وخلال السنوات القليلة المقبلة، على أن تكون جاهزة قبل عام 2021 في كل مناطق قطر. ورأى التقرير أن ذلك سيحقق مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة، تحرك قطاع شركات البناء والمواد الأساسية والاستشارات وغيرها من الخدمات، بالتالي تعزز نمو القطاع الذي سينعكس على النمو الاقتصادي على المستويين القطاعي أو الكلي.

الحديد والألمنيوم

للاستجابة إلى الحاجات المتزايدة للاقتصاد القطري من المواد الأولية وصلت شركة قطر ستيل إلى تسجيل أرقام قياسية لإنتاج قضبان حديد التسليح حسب المواصفات العالمية وتجاوزها حاجز المليون طن لعام 2015م بمصنع الدرفلة رقم 2 والذي صمم بطاقة إنتاجية تعادل 700 ألف طن سنويًا، حيث تم تشييد هذا المصنع بمدينة مسيعيد الصناعية عام 2005. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج قطر من الألمنيوم إلى 736 ألف طن في عام 2017 وفق مصادر مطلعة أشارت إلى أن إنتاج قطر من الألمنيوم سيرتفع بنحو 15 % في العام الحالي. ومن المتوقع أن يكون لنمو الطلب على منتجات وتكنولوجيات الألمنيوم تأثير متزايد على الإنتاج الصناعي عموما. ويرى الخبراء أنه من أجل تلبية الطلب المرتفع والاستفادة من السوق، يجب على شركات الألمنيوم تنويع محفظة منتجاتها النهائية لتشمل منتجات ذات قيمة مضافة مثل منتجات السيارات والمنتجات عالية الجودة بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات النظر في توسيع قدرات الصب ورفع مستوى معداتها للحد من تكلفة المعادن من خلال التركيز أكثر على إعادة تدوير الخردة الألونيوم.